

وفي هذا الإطار، أتوجه بالشكر والامتنان لكافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين في الأغلبية والمعارضة، على روح المسؤولية والتعبئة الكبيرة وعلى الأجواء الإيجابية التي طبعت المناقشة والتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

ولابد أن أؤوه بالسيد رئيس هذه اللجنة وما تحلى به من سعة الصدر وحكمة أثناء تديره لزم من مجريات النقاش والتصويت على مشروع القانون. ولا يمكنني إلا أن أثنى التعبئة التي ميزت أشغال لجنة المالية وكل اللجان القطاعية، واشتغالها أيام السبت والأحد وإلى أوقات متأخرة من الليل، فما من شك بأننا نتقاسم جميعا هاجس الحرص على تقديم ما هو أفضل للوطن وللمواطنين.

ومن هذا المنطلق، فقد حرصت على التفاعل بأقصى قدر من الإيجابية مع كل ملاحظات وتساؤلات وانتقادات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، من خلال تقديم الأجوبة الشفوية والمكتوبة، معززة بالمعطيات المرقمة حول كل المعطيات الماكرو اقتصادية المرتبطة بإعداد المشروع.

كما حرصت في نفس الوقت على التجاوب مع التعديلات المقدمة، سواء من طرف الأغلبية أو المعارضة، وبما ينبغي من الجدية والموضوعية مع تقديم كل التوضيحات والمعطيات اللازمة، ولعل الأرقام تعكس بوضوح الأجواء الإيجابية التي مرت فيها عملية التصويت على مشروع القانون والتجاوب والتفاعل الكبير للحكومة مع تعديلات كل الفرق والمجموعات البرلمانية أغلبية ومعارضة.

فمن بين 219 تعديل تم تقديمها في المجموع، منها 217 همت الجزء الأول، تم سحب 156 تعديلا أي 72% من مجموع التعديلات تم سحبها، ومن بين التعديلات المتبقية أي من 61 تم قبول 33 ما يفوق نصفها لفرق المعارضة، أي أن التعديلات التي تم قبولها تفوق تلك التي لم يتم اعتمادها، وتعتبر التعديلات التي تم قبولها في مجملها ذات طابع اجتماعي وموجهة بالأساس لحماية القدرة الشرائية للمواطن والحفاظ على صحته وسلامته.

وفي ما يلي أهم التعديلات:

أولا، الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للأدوية التي يفوق سعر بيعها للعموم والمحدد لها بموجب نص تنظيمي 588 درهم.

ثانيا، الرفع من مبلغ السندات المتعلقة بمصاريف الإطعام والتغذية المسلمة من لدن المشغلين لمأجورهم المعفاة من الضريبة على الدخل من 20 إلى 30 درهم عن كل مأجور وعن كل يوم من أيام العمل.

ثالثا، تمديد فترة الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للمكافآت والتعويضات الإيجالية المدفوعة من طرف المنشآت إلى الطلبة المسجلين في سلك الدكتوراه.

رابعا، إعفاء العربات المستعملة في النقل المزروح والمرخص لها بموجب قانوني التي يقل أو يساوي مجموع وزنها مع الحمولة أو الحد الأقصى لوزنها مع

محضر الجلسة رقم 190

التاريخ: الإثنين 02 ربيع الآخر 1440 (10 ديسمبر 2018).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.
التوقيت: ست وأربعون دقيقة، إبتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين مساء.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة للاستماع إلى رد السيد وزير الاقتصاد والمالية، حول مشروع قانون المالية 80.18 للسنة المالية 2019.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخص المجلس هذه الجلسة للاستماع إلى رد وزير الاقتصاد والمالية، حول المناقشة التي دارت صباح هذا اليوم، حول مشروع قانون المالية 80.18 للسنة المالية 2019.

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية للرد على تدخلات السيدات والسادة ممثلي الفرق والمجموعات البرلمانية بالمجلس.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أقف مجددا أمام مجلسكم الموقر جوابا على تدخلات السيدات والسادة رؤساء وممثلي الفرق والمجموعات البرلمانية، بمناسبة المناقشة العامة للجزء الأول من قانون المالية.

لقد حرصت طيلة مسار المناقشات، سواء داخل لجنة المالية أو خلال هذه الجلسة، على أن أصغي بكل إمعان واهتمام لمداخلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، وذلك من منطلق الاحترام الذي أكنه لمؤسستكم المحترمة، وحرصا مني على بناء علاقة مبنية على الثقة والإصغاء المتبادل والتعاون البناء، كل من منطلق الاختصاصات التي يخول لها الدستور، من أجل خدمة مصالح الوطن والمواطنين.

وبهذه المناسبة، أود أن أشيد بالنقاش الهادف والبناء الذي ميز أشغال لجنة المالية والتنمية الاقتصادية واللجان القطاعية، وكذا أثناء هذه الجلسة حول مشروع قانون المالية.

اقتراحات المؤسسة التشريعية بأغلبيتها ومعارضتها، فإعداد مشروع قانون المالية يستند لأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية، تطبيقاً لمقتضيات الفصل 75 من الدستور.

وقد ساهمت مؤسستكم الموقرة بشكل فاعل في إعداد هذا القانون التنظيمي سواء قبل مسطرة المصادقة أو أثناءها.

ونحن في الحكومة نحرص على التنزيل السليم لمقتضيات هذا القانون التنظيمي عبر مد المؤسسة التشريعية بمشروع قانون المالية معززا ب 13 تقرير، تتضمن معطيات مفصلة حول كل مكونات المشروع.

ولابد أن أؤكد بأن مقروئية مشروع قانون المالية تحسنت كثيرا في ظل القانون التنظيمي لقانون المالية الجديد، فإليزانيات القطاعية تقدم بحسب البرامج، معززة بوثيقة هامة تسمى مشروع نجاعة الأداء، تتضمن الأهداف المحددة لكل برنامج والمؤشرات التي تمكن من قياس مدى تحقيق هذه الأهداف.

كما تمكنكم هذه الوثيقة من الاطلاع على كل الاعتمادات المالية المخصصة لكل برنامج على مستوى الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصفة مستقلة، والحسابات الخصوصية للخزينة والمؤسسات العمومية التي تستفيد من إعانات الدولة.

السيدات والسادة،

إن أكبر رهان لدينا اليوم كسياسيين بغض النظر عن موقعنا في الحكومة أو البرلمان في الأغلبية أو المعارضة هو أن نستعيد ثقة المواطن في مؤسسات بلاده وفي إرادتها الصادقة وقدرتها على الاستجابة لحاجياته الملحة.

ومن المؤكد أن بلوغ هذا المبتغى لن يتأتى إلا من خلال الارتقاء بالخطاب السياسي إلى مستوى المساءلة الموضوعية ومدى نجاعة السياسات العمومية والمساهمة الفاعلة في بلورة هذه السياسات من خلال النقاش الجاد والمسؤول الذي يستحضر المصلحة العليا لبلادنا ولمصلحة المواطنين.

وبالتالي فعوض أن نوجه جهودنا للتشخيص وإعادة التشخيص أو إعادة تشخيص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم المقارنات بين الحكومات المتعاقبة وتقديم بعض الأرقام بمعزل عن سياقها وتضخيم الخلافات بين مكونات الأغلبية، أرى أنه من الأفضل أن نرتقي بخطابنا للملامسة القضايا الكبرى التي تسائلنا جميعا في هذا الوقت الدقيق من تاريخ بلادنا.

فكلنا نعرف أن بلادنا حققت تراكبات كبيرة خلال السنوات الماضية، باختلاف الحكومات التي تعاقبت على مستوى ترسيخ المسار الديمقراطي، وقد توج هذا المسار بإقرار دستور 2011 وتعزيز مكانة المؤسسة التشريعية، وفتح ورش استقلال القضاء وتكريس ربط المسؤولية بالحاسبة، وتعزيز الديمقراطية التشاركية، وتعزيز مكانة المرأة، وترسيخ الطابع المتعدد للهوية الثقافية الوطنية.

كما حققت بلادنا تراكبات هامة على مستوى إطلاق الأوراش الكبرى

المحوالة المجرورة 3 طن من الضريبة الخصوصية السنوية على المركبات. خامسا، منح جميع الملمزين بأداء الضريبة على الدخل برسم الدخل العقارية الحق في اختيار نظام التحصيل المناسب لهم.

سادسا، فرض نظام تصاعدي للزيادة من مقدار الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبق على المياه الغازية أو الغازية أو المياه المعدنية ومياه المائدة وغيرها المعطرة بحسب محتواها من السكر، مع حذف التدبير المتعلق بإخضاع عمليات تسليم وبيع المشروبات الغازية أو غير الغازية المحلاة بإضافة نسبة 5 غرام أو أكثر من السكر في كل 100 ميليلتر للضريبة على القيمة المضافة بالتعريف المحددة ب 70 درهم للهيكتولتر.

سابعا، إقرار مجموعة من التعديلات فيما يخص برنامج تجديد المركبات المخصصة للنقل الطرقي العمومي الجماعي للمسافرين وللأشخاص داخل الوسط القروي وللضائع وللإغاثة المركبات وتعليم السياقة. وتهم هذه التعديلات بالأساس:

- أولا، تمديد مدة البرنامج إلى سنة 2023.
- الرفع من قيمة المنح المخصصة.
- إدماج الشاحنات الصغيرة لنقل البضائع شريطة اقتناء مركبات لنقل البضائع يفوق وزنها الإجمالي المعمول به محملة 3 طن ونصف.
- عدم إلزام المستفيدين من منحة التاكسير باقتناء مركبة يقل عمرها عن 10 سنوات.

السيدات والسادة، تلكم كانت أهم التعديلات التي تم إدخالها على مشروع قانون المالية لسنة 2019، في إطار التفاعل مع اقتراحات مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية أغلبية ومعارضة، ولعل الأرقام ومحتوى التعديلات التي تم قبولها تعكس الأجواء الإيجابية التي مر فيها النقاش والتصويت على المشروع.

ويجب أن نستثمر هذه الأجواء الإيجابية لتعزيز أواصر التعاون بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية بما يخدم مصالح مواطنينا ووطننا ويقوي جبهتنا الداخلية في مواجهة المترصبين باستقرار بلادنا وبوحدتها الترابية، مؤكداً بأن لا حل لقضية الصحراء المغربية إلا في إطار سيادة المغرب ومبادرة الحكم الذاتي، وكلنا أمل بأن يستجيب أشقائنا في الجزائر للمبادرة الصادقة والشجاعة لجلالة الملك حفظه الله في خطابه السامي بمناسبة الذكرى 43 للمسيرة الخضراء، وذلك من أجل أن نساهم معا في بناء علاقات مبنية على الثقة والتعاون والتكامل.

وهنا لابد أن أتوه من جديد بالجهود والتضحيات التي تبذلها كل القوى الأمنية ويتجندها الدائم تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله للدفاع عن الوحدة الترابية للوطن وصيانة أمنه واستقراره.

السيدات والسادة،

إن الحكومة متشبثة بتنزيل مقتضيات وروح الدستور ومنفتحة على

مشارك واختيارات اقتصادية واجتماعية واضحة أطرت إعدادها لهذا المشروع.

وتهدف هذه الإختيارات بالأساس إلى بلوغ مستويات أعلى من النمو من خلال إعادة الثقة لكل المكونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالأخص المواطن عبر التجاوب السريع مع متطلباته في التعليم والصحة والشغل، وكذلك المقاول والمستهلكين الخواص من خلال تقليص آجال الأداء وتصفية دين الضريبة المتراكم على القيمة المضافة وعلى الشركات وتبسيط وتوسيع آليات الضمان.

ولابد أن نوضح هنا أنه في كل الائتلافات الحكومية على مستوى العالم هناك اختلافات، لكن المهم هو القدرة على تدبير هذه الاختلافات والحرص على ضمان تفعيل مختلف الأوراش الملتزم بها، وعلى رأسها الأوراش الاستعجالية التي دعانا إليها جلالة الملك حفظه الله في خطبه الأخيرة، والتي تتطلب منا التعبئة ووضع كل الخلافات جانبا والابتعاد كل البعد عن الحسابات السياسية.

ومن هذا المنطلق، حرصنا في إطار مشروع قانون المالية، في ظل إكراهات ارتفاع أسعار البترول والغاز على استغلال كل الهوامش المتاحة وتعبئة موارد إضافية، بهدف توجيهها بالأساس للقطاعات الاجتماعية، وذلك وفق مقاربة وتصور واضح المعالم يبنى أساسا:

أولا، على توفير الموارد الضرورية لدعم القطاعات الاجتماعية، عبر هيكله المؤسسات والمقاولات العمومية وتضامن المقاولات الكبرى؛

ثانيا، تمكين الجهات من مواردها المالية ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، من أجل حثها على الاستثمار وخلق فرص الشغل؛

ثالثا، عدم المس بالقدرة الشرائية للمواطنين، وخاصة الفئات الفقيرة والهشة والطبقات المتوسطة، حيث لم يقترح أي تدبير يرفع من الضريبة على الدخل، وتفاعلنا إيجابيا مع التعديلات الرامية إلى دعم القدرة الشرائية للمواطنين، وواصلنا دعم غاز البوتان والقمح والسكر في إطار صندوق المقاصة، التي ستكلف ميزانية الدولة 18 مليار درهم عبر تحمل خمس ملايير إضافية مقارنة مع قانون المالية لسنة 2018.

السيدات والسادة،

لقد استند إعداد مشروع قانون المالية 2019 إلى معطيات دقيقة لتطور الظرفية الدولية والوطنية، وليست هناك أي تناقضات أو ارتباك أو أية نية للتهويل، فالتوقعات الاقتصادية يتم إعدادها باعتماد نماذج ماكرو قياسية وبناء على مجموعة من الفرضيات، تأخذ بعين الاعتبار السياق الدولي والوطني، الذي يميز فترة إعداد هذه التوقعات، وبالاستناد إلى تتبع الدقيق والمستمر لمعطيات الظرفية التي توفرها المؤسسات الوطنية والدولية.

ولابد أن نؤكد على مسألة مهمة، وهي أن التوقعات تبقى مجرد توقعات، يمكن مراجعتها وفقا لتغير معطيات الظرفية الدولية والوطنية، كما أن كل المؤسسات الدولية تضع توقعات معينة، مثلا للنمو العالمي تم تراجعها وفقا

والاستراتيجيات القطاعية، وقد مكنت هذه المخططات القطاعية من تحقيق نتائج هامة على مستوى تغيير بنية النمو والتشغيل وجلب الاستثمارات الخارجية، وكذا على مستوى التنمية البشرية والولوج للبنيات التحتية الأساسية بالنسبة للمناطق المهمشة والمعزولة، فهذا الرصيد الذي تم تحقيقه ببلادنا بالأساس على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، يعني بكل بساطة أنه تم خلق ثروات مهمة، ومع ذلك فإن الخصاص على المستوى الاجتماعي أصبح ضاعطا أكثر من ذي قبل.

ولسنا هنا بصدد تناقض أو مفارقة تتحدى المنطق، فقد سبق لجلالة الملك حفظه الله أن تعرض لذلك في خطاب العرش لهذه السنة، حيث قال جلالتة: "وإذا كان ما أنجزه المغرب وما تحقق للمغاربة على مدى عقدين من الزمن يبعث على الارتياح والاعتزاز، فإنني في نفس الوقت أحسن أن شيئا ما ينقصنا في المجال الاجتماعي.

وسنواصل العمل، إن شاء الله، في هذا المجال بكل التزام وحزم، حتى تتمكن جميعا من تحديد نقط الضعف ومعالجتها.

فحجم الخصاص الاجتماعي، وسبل تحقيق العدالة والاجتماعية والمجالية، من أهم الأسباب التي دفعتنا للدعوة، في خطاب افتتاح البرلمان، إلى تجديد النموذج التنموي الوطني". انتهى منطوق الخطاب الملكي السامي.

هذا هو بالضبط أيها السيدات وأيها السادة، ما نحن مدعوون في النظر فيه عبر العمل على استكشاف البدائل الممكنة لنموذجنا الحالي، فاستشراف المستقبل وبلورة نموذج تنموي يجيب على التحديات المطروحة على بلادنا على مستوى تقليص الفوارق وتحسين الخدمات الاجتماعية، وتوفير الشغل الكريم لشبابنا، يقتضي أن ننشخص وضعية نموذجنا الحالي بكل موضوعية، وأن نعرف أين هي مكامن القوة، وأين هي مكامن الضعف، وأن نعرف وهذا هو الأهم ما هي إمكانياتنا ومدى قدرتنا على تحمل العبء المالي لرفع هذه التحديات.

فما تحدثتم عنه من اختلافات في التوازن الاجتماعي والمجالي وبطالة الشباب والهجرة، وإشكاليات التعليم والصحة، هي تراكمات لسنوات طوال، واليوم نحن مطالبون جميعا بالتكفير في إعادة صياغة نموذجنا التنموي وتجاوز العراقيل التي تعيق تطوره على مستوى خلق الثروة وعلى مستوى توزيعها، لكن أن نتوافق بخصوص التشخيص لا يعني أن يكون لدينا نفس التصور لما يمكن بلورته من حلول للإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية المطروحة على بلادنا، فنحن نرحب بالنقد الموضوعي ونرحب كذلك بالاقتراحات البناءة، وقد تفاعلنا برحابة صدر مع انتقاداتكم وتجاوبنا مع مقترحاتكم التي تتوافق مع التصور الذي حددناه لمشروع قانون المالية.

السيدات والسادة،

تم إعداد مشروع قانون المالي من طرف الحكومة، وفي إطار التنسيق التام بين مكونات الأغلبية والاستناد إلى التوجيهات السامية لجلالة الملك حفظه الله والبرنامج الحكومي، وبالتالي فالحكومة بكل مكوناتها لها تصور

نفس حقوق نظرائهم النظاميين على مستوى الأجر والترقية والخدمات الاجتماعية.

وفي نفس الوقت، فكما للمتعاقدين حقوق فعليهم واجبات، ومن أهم هذه الواجبات هي الكفاءة واجتياز التدريب بنجاح من أجل الحصول على عقود غير محددة المدة، كما سيمكننا التوظيف بالتعاقد من حل مشكلة تدير الموارد البشرية للتعليم، فلا يعقل وأتم تطالبون بالتنفيذ السريع للجهوية أن نستمر في تدير 287000 رجل تعليم من الرباط، كما سيمكن التدير اللامركز للموارد البشرية من حل إشكالية التوزيع وتمركز نسبة كبيرة من أطر التعليم على محور الدار البيضاء القنيطرة.

وموازاة مع قطاع التعليم للحكومة واعية تمام الوعي بالمشاكل التي يعرفها قطاع الصحة، خاصة على مستوى الحكامة وتحسين التوزيع المجالي للموارد البشرية وضمان الولوج للخدمات الاستشفائية في ظروف تحفظ الكرامة للمواطن المغربي، وخاصة بالنسبة لحاملي بطاقة الراميد.

والحكومة طبقا للتعليمات الملكية السامية منكب على معالجة هذه الوضعية، وخصصت وفقا لذلك اعتمادات ومناصب مالية هامة للقطاع، كما تولي الحكومة أهمية كبيرة للتشغيل، وخاصة تشغيل الشباب وحاملي الشهادات.

وحل إشكالية تشغيل الشباب مرتبط أساسا بتقوية دور المنظومة التعليمية في تأهيل الشباب للولوج سوق الشغل، وهو ما تضعه الحكومة ضمن أولوياتها من خلال إدماج المسارات المهنية وتعزيز إدماج تعلم اللغات في كل مستويات التعليم واعتماد النظام الناجع للتوجيه المبكر وتقوية المرات بين كل أسلاك التعليم وإصلاح التكوين المهني الذي تنكب الحكومة على إعداده وفقا للتوجيهات الملكية السامية.

ومن منطلق أن التشغيل مرتبط كذلك بدعم المقاولات والاستثمار الخاص فقد أعطينا الأولوية في هذا المشروع بالأساس لتخفيف الضغط الضريبي على المقاولات وتشجيع الاستثمار ودعم المقاولين الذاتيين والمقاولات الناشئة المبتكرة.

السيدات والسادة،

إن تقليص الحصاص الاجتماعي لا يمكن أن يتحقق إلا بمجهود جماعي للدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مجهد تحدد فيه تدخلات كل الأطراف بشكل متناسق، يجبنا أخطاء الماضي وما ميزها من تراكم للتدخلات والبرامج دون تحقيق الأهداف المرجوة على مستوى استهداف الفئات الاجتماعية التي تعاني من الحصاص.

ومن هذا المنطلق، وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، فقد أعدت الحكومة مشروع القانون الخاص بالسجل الاجتماعي الموحد الذي سيدشكل قاعدة معلوماتية شاملة، ستمكن من استهداف أفضل للفئات الهشة والفقيرة بناء على المعطيات السوسيو اقتصادية للأسر، وسيتم الشروع في تفعيل

للمتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية.

فإذا كان التقرير الأخير لصندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر 2018، قد أشار إلى أن النشاط الاقتصادي العالمي سنة 2017 سجل تحسنا مستمرا في معدلات النمو 3.7 مقابل 3.3% سنة 2016، وتوقع أن يواصل نمو الناتج الداخلي الخام العالمي انتعاشه الإيجابي ليصل 3.7% خلال سنتي 2018 و2019، لكنه في المقابل خفض من توقعاته للنمو العالمي ب 0.2 نقطة، كما هو الشأن بالنسبة للمنظمات الدولية، في ظل وجود العديد من المخاطر التي قد يؤدي تزايدها إلى الحد من استمرارية الانتعاش الاقتصادي الحالي.

ومن بين المخاطر التي أشار إليها الصندوق، تزايد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تسارع التضخم بشكل أقوى من المتوقع، بفعل ارتفاع أسعار الطاقة والتزايد المهم للديون الخارجية وكذا تزايد الخطر السوسيواسي والأمني واستفحال ظاهرة الهجرة.

وبالتالي فالفرضيات التي اعتمدها في إعداد مشروع قانون المالية مبنية على معطيات واقعية وموضوعية للسباق الدولي، وما يكتنفه من تغيرات متواترة، تؤكد باللموس تقارير المؤسسات الدولية.

السيدات والسادة،

لقد ركزتم في تدخلاتكم بشكل كبير على القطاعات الاجتماعية، اعتبارا لارتباطها الوثيق بالانتظارات الملحة للمواطنين على مستوى التعليم الصحة والتشغيل والحماية الاجتماعية، ولا بد أن تؤكد مرة أخرى بأن هذه القطاعات تشكل أولويات مستعجلة ولا تقبل أي انتظار، والحكومة حريصة على تسخير كل إمكانياتها للتنفيذ السريع للتعليمات الملكية السامية بخصوص الإصلاحات المستعجلة المرتبطة بهذه القطاعات، والتي أكد عليها جلالتها في خطبه الأخيرة.

ومن هاذ المنطلق خصصت الحكومة إمكانيات مالية وبشرية كبيرة لقطاع التعليم، 68 مليار درهم كاعتمادات و15 ألف منصب مالي، أي ما مجموعه 70000 منصب مالي خلال 3 سنوات الأخيرة.

كما تحرص الحكومة على تحسين الجودة وإعادة الاعتبار للمدرسة العمومية ودورها في ضمان تكافؤ الفرص لأبناء المغاربة في التعليم الجيد والارتقاء الاجتماعي، وفتح آفاق اندماجهم في سوق الشغل وفي الدينامية التنموية لبلدنا بشكل عام، وهذه كلها رهانات نحصر على تفعيلها عبر توفير كل الإمكانيات لتنزيل مقتضيات القانون الإطار.

ولا بد أن أقف مرة أخرى عند مسألة التوظيف بالتعاقد، لأؤكد بأن رفع رهان إصلاح التعليم يتطلب تحسين حكامه تدير الموارد البشرية لهذا القطاع، والتوظيف بالتعاقد والتدير اللامركز هي إحدى المداخل الأساسية لتحسين الحكامة.

فالتوظيف بالتعاقد في التعليم ليس فيه هشاشة، فهو يكفل للمتعاقدين

مع إطلاق ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار والإخراج السريع لميثاق الاستثمار وباقي القوانين التي دعا إليها جلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش.

وهذه كلها إشارات ينبغي للقطاع الخاص والمستثمرين التقاطها، من أجل المساهمة الفاعلة في إعادة الدينامية الاقتصادية وخلق فرص الشغل، خاصة وأن كل المؤشرات والتقارير الدولية التي كان آخرها تقييم ممارسة الأعمال الأخير للبنك الدولي تؤكد بأن جاذبية بلادنا للاستثمار بخير وفي تقدم متواصل.

السيدات والسادة،

في ما يخص الملاحظات المثارة بخصوص ضعف إنجاز الاستثمارات المبرجة في الميزانيات العامة للدولة، لا بد أن أؤكد بأن الجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة مكنت من رفع نسبة الإنجاز من 59% سنة 2012 إلى 80% سنة 2017، وهي نسبة إنجاز استثنائية لم يتم تحقيقها من قبل.

أما في ما يتعلق بما أثير من ملاحظات بخصوص الحسابات الخصوصية للخزينة، فلا بد أن أؤكد على ما يلي:

أولا، طبقا للقانون التنظيمي لقانون المالية الذي صادقتم عليه، فكل عمليات الحسابات الخصوصية للخزينة تقرر وتنفذ طبق نفس الشروط المتعلقة بعمليات الميزانية العامة.

ثانيا، الهدف من إحداث هذه الحسابات هو كونها إطارا ميزانيتها مرنا يمكن من مواكبة المشاريع وبرامج هيكلية متعددة السنوات، كبرامج محاربة السكن العشوائي والسكن المهدد بالانهيار في إطار صندوق التضامن للسكني، وبرامج محاربة الفقر والهشاشة في إطار صندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبرامج فك العزلة عن العالم القروي في إطار الصندوق الخاص بالطرق.

وبالتالي، فمن الطبيعي أن نتحدث عن ترحيل أرصدة هذه الحسابات لمواكبة هذه البرامج الهامة، التي حققت نتائج ملموسة على مستوى محاربة الفقر والهشاشة وتنمية وفك العزلة عن العالم القروي ومحاربة دور الصفيح.

أما ما هو غير طبيعي، فأن نتحدث عن أرصدة هذه الحسابات وإغفال ما تحتويه من التزامات اتجاه المقاولات ومقدمي الخدمات، فإذا كانت هذه الحسابات تتوفر على أرصدة مرحلة، فإنها تتوفر في نفس الوقت على اعتمادات والالتزامات مرحلة.

ومن جهة أخرى، لا بد أن أؤكد أنه لم يتم رفع نفقات التسيير العادي للإدارة وليس هناك تبذير، فالارتفاع الذي عرفته النفقات والمعدات والنفقات الأخرى له ما يبرره، وهم بالأساس القطاعات الاجتماعية، وخاصة التعليم في ما يخص تحمل أجور الأساتذة المتعاقدين الجدد وتسيير المطاعم المدرسية والداخليات وإطلاق برنامج التعليم الأولي وتغطية الزيادة في عدد الطلبة المستفيدين من المنحة، كما همت الزيادة كذلك نفقات التسيير الخاصة بالمؤسسات الصحية والصحة الأولية.

هذه المقاربة تدريجيا ابتداء من نهاية 2019.

ومن جهة أخرى، فقد حرصت الحكومة على إعطاء إشارات قوية لكل الفاعلين من أجل المساهمة في الجهود الجماعي لدعم المسار التنموي لبلادنا وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتمثل هذه الإشارات فيما يلي:

أولا، مراجعة إستراتيجية مساهمة الدولة في بعض المؤسسات والمقاولات العمومية، عبر تفعيل إصلاح هيكلي تدريجي لهذه المؤسسات، لتحسين حكومتها ونموذجها التديري وضمان ديمومة وتحسين مساهمتها في تعزيز موارد الخزينة واستعادة دورها الأساسي في دينامية الاستثمار العمومي، وخاصة في القطاعات الاجتماعية.

ويتعلق الأمر بالأساس، من جهة إعادة النظر في النموذج الاقتصادي والمالي ومنظومة حكمة هذه المؤسسات، بما يمكن من تقليص ديونها وتحسين آجال أدائها وتدابير أمثل للمخاطر المحيطة بها.

من جهة أخرى، بتركيز تدخل هذه المؤسسات والمقاولات على مهامها الأساسية مع تفويت بعض فروعها وأصولها التي لا ترتبط بنشاطها الأساسي، ما سيمكن من ضخ موارد إضافية للميزانية العامة تقدر ب 5 ملايين درهم، سيتم تخصيصها كليا للاستثمار وبالأساس في القطاعات الاجتماعية، ويجب التوضيح هنا بأن برنامج الخوصصة انطلق منذ ربع قرن ببلادنا، ويستند إلى إطار قانوني ومؤسسي واضح وشفاف، كما أنه وبغض النظر عن بعدها المالي فإن عمليات الخوصصة المزمع إنجازها لا تهدف فقط إلى تحقيق عائدات أو سد عجز الميزانية العامة للدولة، ولكنها ستساهم في هيكلية المحفظة العمومية وتحسين أدائها وإعادة تركيز المؤسسات والمقاولات العمومية على مهامها الأساسية.

ثانيا، تمكين الجهات من حصتها 5% في الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، وأضافنا إليها اعتمادات مالية إضافية تقدر بـ 400 مليون درهم و 500 مليون درهم، لتبلغ مجموع التحويلات 8 مليارات و 400 مليون درهم بزيادة مليار و 400 مليون درهم مقارنة مع قانون المالية ل 2018.

كما أن وزارة الاقتصاد والمالية اتخذت التدابير اللازمة لتصفية كل المتأخرات اتجاه الجهات برسم السنوات الماضية، وهذا مجهود استثنائي، حرصنا على الوفاء به من منطلق إيماننا بأن الجهوية تمثل أنجع الطرق لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاستجابة لمطالب السكان وتقليص الفوارق.

وما من شك بأن برامج التنمية الجهوية ستشكل الأرضية المناسبة لتنزيل هذه الأولويات في إطار ما تتيحه ميزانيات الجهات وميزانيات الدولة والمؤسسات العمومية من إمكانيات.

ثالثا، دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال تقليص نسبة الضريبة على الشركات من 20 إلى 17.5%، وتمكينها من الولوج للتمويل عبر تبسيط آليات الضمان وتحسين سيولتها المالية من خلال تقليص آجال الأداء، وتمكينها من متأخراتها على مستوى دين الضريبة على القيمة المضافة.

وتنضاف هذه التدابير إلى ما تم اتخاذه من إجراءات على مستوى تبسيط مساطر خلق المقاولات وتحسين مناخ الأعمال بشكل عام، موازاة

الاجتماعية والانكباب الجدي على إشكالية تشغيل الشباب في علاقتها بالتعليم والتكوين المهني والتفاعل الإيجابي مع كل التعديلات في المجال الاجتماعي.

وبالتالي فمشروع قانون المالية لسنة 2019، هو مشروع اجتماعي وتضامني، وليس كما تم وصفه في بعض التدخلات بأنه نسخة طبق الأصل لسابقه أو مشروع لإنتقال المواطن بالمديونية أو مشروع يغلب التوازنات المالية على حساب التوازنات الاجتماعية، فهو مشروع يهدف كذلك لإعادة الثقة للمقاولة وخاصة الصغرى والمتوسطة، من خلال تمكينها من مستحققاتها في وقت معقول، وأداء ما تراكم خلال سنوات طويلة من دين الضريبة ومساعدتها على الولوج للتمويل عبر تبسيط آلية الضمان.

فقد حان الوقت، أيها السيدات والسادة، لكي نتجاوز الحسابات السياسية ونرتقي بنقاشاتنا الملامسة ما ينتظرنا من رهانات كبرى، مع النظر إلى الماضي من زاوية تثمين التراكمات لا من زاوية إضاعة الوقت في التشخيص.

فقوة المغرب، أيها السيدات والسادة، لم تكن يوما في ثرواته الطبيعية، بل قوة المغرب تنبع من اختياراته الاقتصادية والتنموية، التي يحرص على تطويرها باستمرار وفي عنصره البشري ونخبه السياسية والنقابية ومجتمعه المدني، الذين برهنوا في مناسبات عدة على أن الذكاء المغربي الجماعي شكل قوة الدفع الكبرى التي جعلت بلادنا في منأى عن المصير الكارثي الذي آلت إليه المنطقة.

فما ينتظرنا جميعا من رهانات كبرى، وعلى رأسها المساهمة الفاعلة في إعادة بلورة نموذجنا التنموي، يتطلب منا تغليب منطق العمل المشترك وقيم الوطنية الصادقة.

وإذا كنتم تمدوا لنا يدا للتعاون فنحن نمدها لكم أيضا حتى نبنى أواصر الثقة في العمل السياسي، وفي مصداقية المؤسسات مما يخدم المصالح العليا لبلادنا ومصالح المواطنين بالدرجة الأولى.

وشكرا على حسن إصفاؤكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على رده على تدخلات السيدات والسادة المستشارين.

وقبل الختام، فقط بغيت نذكر المجلس أننا على موعد يوم الأربعاء مع جلستين، جلسة في الصباح تبتدئ من الساعة العاشرة صباحا للدراسة والتصويت على الجزء الأول من قانون المالية 2019، وفي المساء وبالضبط على الساعة الثالثة نحن مع موعد للدراسة والتصويت على الجزء الثاني من نفس القانون، ثم التصويت على القانون برمته.

رفعت الجلسة، وشكرا للجميع.

وبخصوص النقاش الذي طالما تكرر عند مناقشة قوانين المالية بخصوص المديونية، أود التأكيد مجددا بأن حجم مديونيتنا الذي لا يتجاوز 65% من الناتج الداخلي الخام يبقى في حدود معقولة بالمقارنة مع بعض الدول المتقدمة، فمختلف الصدمات التي تم إجراؤها على مديونيتنا من طرف صندوق النقد الدولي، والتي همت عجز الميزانية ونسبة الفائدة، وكذلك سعر الصرف إما بتأثيرات فردية أو جماعية أظهرت مناعة الدين العمومي لبلادنا في مواجهة هذه الصدمات وقابليته للاستمرار.

ولابد من التوضيح بأن الاقتراض الخارجي مؤطر بالقانون التنظيمي لقانون المالية، فلا يمكن أن تقتصر الحكومة إلا للاستثمار، كما أنه مؤطر كذلك بالأذن الممنوح من طرف البرلمان، ولا يمكن للحكومة أن تتجاوز السقف الذي يأذن به البرلمان في إطار قانون المالية، وبالتالي ليس هناك أي إخفاء للأرقام بخصوص المديونية أو العجز، فعجز الميزانية يتم احتسابه وفقا لجدول موارد وتحميلات الخزينة الذي يستجيب لمعايير إعداد إحصائيات المالية العمومية لصندوق النقد الدولي، وهذا الجدول موجود في الصفحة 104 من التقرير الاقتصادي والمالي الذي تم تقديمه لمجلسكم الموقر، وقدمته أثناء عرضي أمام لجنة المالية.

والحكومة مستعدة لأن تقدم لكم كافة التوضيحات بخصوص المنهجية المعتمدة لاحتساب عجز الميزانية، انطلاقا من جدول التوازن الموجود في مشروع قانون المالية.

وأخيرا، بخصوص الحوار الاجتماعي أود أن أؤكد مرة أخرى بأن الحكومة ملتزمة بالحوار مع كل الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، وبطبيعة الحال الحوار الموضوعي والمسؤول، الذي يأخذ بعين الاعتبار التوازن بين الطموحات المشروعة لتحسين دخل الأجراء وظروف اشتغالهم والإمكانات المتاحة، مع الحرص على استحضار المصلحة العليا والتخلي بروح المسؤولية والتوافق قصد بلورة ميثاق اجتماعي متوازن ومستدام، كما أكد على ذلك جلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش.

السيدات والسادة،

لقد حرصنا جميعا حكومة وأغلبية ومعارضة على أن تمر ظروف مناقشة والتصويت على مشروع القانون في أجواء إيجابية، من خلال النقاش الجاد والصرح والمسؤول حول كل جوانبه ومضامينه، وكلنا أمل أن تنعكس هذه الأجواء على مستوى مناقشة كل القضايا الكبرى المطروحة علينا في هذه الظرفية الدقيقة من تاريخ بلادنا.

فكلنا متفقون بأن بلادنا قطعت أشواطاً هامة في مسارها التنموي بقيادة ملكية رشيدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ونحن متفقون كذلك على أن حجم الانتظارات كبير، ويتطلب منا إبداع الحلول السريعة والناجعة للاستجابة لهذه الانتظارات.

وقد حرصنا في إطار مشروع قانون المالية 2019، على إعطاء إشارات قوية في المجال الاجتماعي، عبر الإمكانيات المالية والبشرية الهامة التي تم رصدتها لقطاعي التعليم والصحة وإطلاق عملية إعادة هيكلة برامج الحماية